قياس كفاية رأس المال باستخدام المعيار الأمريكي (CAMELS)

دراسة مقارنة بين فترتين لِعَيِّنَةٍ من المصارف التجارية الليبية

محمد اصميدة بوعظمات. محاضر مساعد كلية الاقتصاد فرع الأبيار/ جامعة بنغازي.

المبروك خالد محمد إدريس. محاضر مساعد كلية الاقتصاد فرع الأبيار / جامعة بنغازي.

أماني ونيس سالم الفيتوري. محاضر مساعد بكلية الاقتصاد فرع سلوق / جامعة بنغازي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاية رأس المال بالمصارف التجارية الليبية، باستخدام المعيار الأمريكي (CAMELS)، وتَكوَّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، واقتصرت عَيِّنة الدراسة على مصرفين، هما: (مصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية)، ولتحقيق هدف الدراسة؛ تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن، الذي يهدف إلى قياس وتحليل كفاية رأس المال للمصارف محل الدراسة، وتم الاعتماد على التقارير المالية للمصارف عَيِّنة الدراسة خلال الفترة المالية: (2007 – 2014)، وتم الاقتصار على هذه الفترة؛ لكون السنوات الأربع _ ما قبل عام الثورة _ كانت مستقرةً نسبيّاً، والأربع السنوات _ ما بعد الثورة _ شهدت الكثير من التَّغيُّرات السياسية والاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن فترة ما بعد الثورة كان لها أثرٌ سلبيٌّ على أداء مصرف الصحاري، حيث انخفض المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال من: 5.8% قبل الثورة، إلى: 4.83% ما بعد الثورة، مع الاحتفاظ بالتصنيف رقم: (4)، أي أن رأس المال ضعيف جداً. في حين كانت فترة ما بعد الثورة لها أثرٌ إيجابيٌّ على أداء مصرف

التجارة والتنمية، حيث ارتفع المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال من: 8.32% ضمن تصنيف رقم: (2) لفترة ما قبل الثورة إلى: 20% ضمن تصنيف رقم: (1) لفترة ما بعد الثورة، وهذا يعني أن مصرف التجارة والتنمية انتقل من تصنيف رأس المال الملائم، إلى تصنيف رأس المال الجيد. ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة؛ أنه يجب على إدارة مصرف ليبيا المركزي اتخاذ إجراءات، من شأنها أن تُلزم المصارف بتطبيق الحدِّ الأدنى لمعيار كفاية رأس المال المحدَّد من قِبَل إدارة المصرف المركزي، وهي نسبة: 8%.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال ، المعيار الأمريكي.

Abstract

This study aimed to measure capital adequacy in Libyan commercial banks using the American standard (CAMELS). The study population consisted of Libyan commercial banks and the study sample was limited to two banks (Sahara Bank and Trade and Development Bank). To achieve the goal of the study, the comparative analytical approach was adopted. Which aims to measure and analyze the capital adequacy of the banks under study, and the financial reports of the banks of the study sample were relied upon during the financial period (2007-2014), This period was limited to the fact that the four years before the revolution year were relatively stable, and the four years after the revolution witnessed many political and economic changes, and this study reached several results, the most important of which is that the post - revolution period had a negative impact on the performance of the Sahara Drain, as it decreased The general average of the capital adequacy ratio

from 5.8% before the revolution to 4.83% after the revolution, while maintaining rating No. 4, That is, the capital is very weak. Whereas the post-revolution period had a positive impact on the performance of the Trade and Development Bank, as the general average of the capital adequacy ratio increased from 8.32% in classification No. 2 for the pre-revolution period to 20% in classification No. 1 for the post-revolution period, and this means that the bank Trade and development moved from the appropriate capital classification to the classification of good capital, and one of the most important recommendations of this study is that the Central Bank of Libya management must take measures that oblige banks to apply the minimum capital adequacy standard specified by the Central Bank management, which is a percentage 8%.

Key words: CAPITAL ADEQUACY, CAMELS

المقدمة:

يُعَدُّ موضوع كفاية رأس المال المصرفي، واتجاه المصارف نحو تدعيم مراكزها المالية؛ أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، والذي تطور بشكلٍ كبيرٍ في ربع القرن الماضي، في ظل سعي الجهاز المصرفي في دول العالم لتطوير قدرتها التنافسية في مجال المعاملات المالية، بعد الأخذ في الاعتبار التطوُّرات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، فأصبح أيُّ مصرف مُعرَّضاً للمخاطر المصرفية؛ نظراً للمنافسة المحلية، أو العالمية. ومن هنا، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر التي تتعرض لها المصارف (**دبيك، 2015: 2**).

ويعتبر موضوع كفاية رأس المال للمصارف التجارية واتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية، من أهم المواضيع التي تشغل خبراء المصارف، وذلك نتيجةً لما عرفه العالم من تحوُّلات عميقة ناتجة عن العولمة الاقتصادية، وما ارتبط بها من حرية تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، والتجارب القاسية التي هزَّت الاستقرار المالي والمصرفي على مستوى العالم، وهدَّدت بفوضى اقتصادية عارمة، مثل، أزمة المكسيك في أواخر عام 1994، وأوائل عام 1995، بتداعياتها المختلفة، وكذلك الأزمة النقدية والمالية في دول جنوب وشرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997، وعام 1998، والتي امتدَّت آثارها إلى أكبر الأسواق المالية الدولية وكانت لها آثارٌ كبيرةٌ على النظام المصرفي الدولي، وأصبحت هناك حاجة ماسَّة إلى خلق ترتيبات نظامية ورقابية في المصارف، تَحكُمها معايير دولية مُوحَّدة لعلاج هذا الضعف على مستوى المصارف _ لا سيما الرقابة الداخلية، والقصور الإداري في المؤسَّسات المالية _، ويعتبر معيار رأس المال، من الأدوات الرئيسة التي بادرت العديد من الدول _ التي عانت من الأزمات السابقة _ إلى استخدامه؛ لأهميته، ودوره في مواجهة المخاطر **(براح، وكشكوش، 2016)**.

وبما أن النظم التقليدية لتقييم الأداء لها محدَّداتها، وهي قاصرة في إعطاء إشارات تحذيرية لإدارة المصرف؛ بسبب اعتمادها على التحليل الكمِّي دون النوعي، لذا؛ ظهرت معايير جديدة؛ تهتم بكلا الجانبين، وتعطي تقييماً شاملاً لأداء المصرف، ومن أهم هذه المعايير، نظام تقييم المصارف، وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، ويُطلق عليها (CAMELS). **(تريعة، 2015)**.

ويعتبر نموذج (CAMELS) من المعايير الرقابية للإنذار المُبكِّر، التي تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث يُؤخَذ هذا المعيار كمؤشر لتقييم أداء المصارف، ثم تصنيفها، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها _ قبل وقت مُبكِّر _؛ حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة؛ تؤدي إلى انهيارها. وهذا النموذج اختصارٌ لستة مُكوِّنات رئيسة، وهي: (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، العوائد، السيولة، الحساسية إلى مخاطر السوق). وهذا لتقييم المصارف التجارية، وتحديد نقاط الضعف والقوى.

إن تقييم ملاءة المصارف في مجال المعاملات الدولية، يرتبط بدرجة كبيرة بمدى استيفائها لحدود معيار كفاية رأس المال، الذي يستخدم رأس مال المصرف كركيزة لامتصاص الخسائر في حال وقوعها، وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للمصارف. (**الأمين، 2016**).

مشكلة الدراسة:

تعتبر المصارف لها دور هام في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن المخاطر المصرفية من أكثر الموضوعات التي تشغل تفكير العاملين في المصارف على مستوى العالم؛ نظراً للأزمات المالية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، والتي قد تؤدي إلى إفلاسه، لذا؛ يجب على هذه المصارف الاهتمام بنسبة كفاية رأس المال لديها؛ لكونها تُعبِّر عن مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للمصرف بشقيه؛ الأساسي، والمساند الذي يحمي ويقي المصارف من المخاطر، ويحمي أموال المُودِعين. ويعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم ما جاءت به مقرَّرات (لجنة بازل

الدولية)؛ لأنها تساهم في التحكم في المخاطر المصرفية، وكذلك المصرف المركزي الليبي، يُلزم المصارف بتطبيق الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المقرَّرة، بموجب (لجنة بازل) ومتطلبات السلطة المصرفية، والمُتمثِّلة في مصرف ليبيا المركزي، والبالغة: 8%، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل يتم الاحتفاظ بمستوىً كافٍ من رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (CAMELS) في المصارف التجارية محل الدراسة؟
- هل يوجد اختلاف في مستوى كفاية رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (CAMELS) للمصارف محل الدراسة _ قبل، وبعد ثورة السابع عشر من فبراير ؟
- ما هو الفرق بين المصارف محل الدراسة في مستوى كفاية رأس المال؟

أهداف الدراسة:

انطلاقاً من الهدف الرئيس للدراسة، والمُتمثِّل في قياس كفاية رأس المال، باستخدام المعيار الأمريكي (**CAMELS**)؛ تهدف هذه الدراسة إلى:

1. قياس مستوى كفاية رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (**CAMELS**)، باستخدام المؤشرات المالية، وبالاعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة.
2. المقارنة بين فترتين للمصارف التجارية محل الدراسة؛ قبل، وبعد ثورة السابع عشر من فبراير، من حيث كفاية رأس المال.
3. التأكد من أن المصارف التجارية محل الدراسة مُطبِّقة لمعيار كفاية رأس المال.

أهمية الدراسة:

تَكمُن أهمية الدراسة من **الجانب النظري**؛ كونها تُعَدُّ محاولةً لعرض جزء من التراكم المعرفي والفكري، عن قياس كفاية رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (CAMELS)، الذي يُمثِّل أحد أنظمة الرقابة المصرفية المهمة المستخدَمة في تقييم وتحديد مراكز القوى والضعف لدى المصارف؛ لتجنب الوقوع في أزمات، واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداء المصارف _ قبل وقت مُبكِّر _؛ حتى لا تتعرض لمشاكل مالية. وكذلك لنُدرة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع من قِبَل الباحثين على مستوى ليبيا، وتُعَدُّ هذه الدراسة الأولى _ حسب علم الباحثين _ التي تهتم بقياس كفاية رأس المال؛ باستخدام المعيار الأمريكي (CAMELS) في المصارف التجارية الليبية، وأن عمل المصارف وفق معيار كفاية رأس المال، يعتبر من السياسات الداخلية للمصرف، التي لا يتم الإفصاح عنها عادةً، وتعتبر المصارف التجارية أهم ركيزة في اقتصاد أي دولة في العالم، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تنميته وتطويره، ولإبقائها على هذا الدور؛ يجب أن تحظى برأس مالٍ كافٍ، وفق المعايير المطلوبة لمواجهة الأخطار والصَّدمات في المستقبل، وكذلك يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم ما جاءت به مقرَّرات (لجنة بازل الدولية)، في مساهمةٍ منها للتحكم في المخاطر المصرفية على مستوى المصارف، وكذلك على مستوى الأنظمة المصرفية العالمية. وأما من الجانب التطبيقي؛ فتكتسب الدراسة أهميتها، في كونها علميةً تطبيقيةً للتحليل والمقارنة بين فترتين من الزمن، وبين مصرفين من المصارف التجارية الليبية، وهذا من أجل الاستفادة منها؛ في التخطيط، والتنبُّؤ للمستقبل.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، الذي يهدف إلى قياس كفاية رأس المال؛ وفق المعيار الأمريكي (**CAMELS**) للمصارف التجارية محل الدراسة، خلال فترتَي ما قبل وبعد ثورة السابع عشر من فبراير، وإظهار مقدار التَّغيُّر في كفاية رأس المال للمصارف محل الدراسة بين الفترتين، وقد تم الاعتماد على التقارير والقوائم المالية للمصارف محل الدراسة للقيام بذلك.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على عَيِّنة من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، حيث تم الاعتماد على التقارير المالية للمصارف عَيِّنة الدراسة خلال الفترة المالية: (2007–2014)، وتم الاقتصار على هذه الفترة؛ لكون السنوات الأربع قبل عام 2011 مستقرةً نسبياً، والسنوات الأربع من بعد سنة 2011 شهدت الكثير من التَّغيُّرات السياسية والاقتصادية.

مجتمع الدراسة:

تكوَّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ذات الملكية العامة والخاصة، أما عَيِّنة الدراسة فاقتصرت على ثلاث مصارف هي: (مصرف التجارة والتنمية – ومصرف الصحاري)، وتم اختيار هذه المصارف؛ لصعوبة الحصول على التقارير المالية من الإدارات العامة لباقي المصارف التجارية خلال الفترة المطلوبة لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة، الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث، للوصول إلى مشكلة الدراسة. فيما يلي؛ مجموعةٌ من الدراسات البحثية للتعرُّف على أهم أهدافها ونتائجها:

-**هدفت دراسة: (الطائي، وعلي، 2019)** إلى تقييم المقارنة بين المصارف العراقية، ومصرف أبو ظبي التجاري بالإمارات العربية المتحدة؛ من أجل تحديد سلامة وصحة المصارف محل الدراسة، باستخدام نموذج (**CAMELS**)، في عملية تقييمٍ شاملةٍ، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف عَيِّنة الدراسة صُنِّفت ضمن التصنيف الثاني، وفقاً للنموذج، وهو تصنيف مرضي، وتميَّزت كذلك المصارف المحلية عَيِّنة الدراسة باحتفاظها بنسبة مرتفعة من كفاية رأس المال والسيولة النقدية، على عكس المصرف المقارن، والذي تميَّز بانخفاض نسب الكفاية والسيولة النقدية.

- **هدفت دراسة: (أسعد، 2018)** إلى تطبيق نموذج التقييم المصرفي (**CAMELS**)؛ من أجل الوقوف على المركز المالي للمصارف محل الدراسة وتقييمها، بما يخدم عملية تقويم الأداء، وتوصلت الدراسة _ عن طريق تطبيق هذا النموذج خلال فترة الدراسة _ إلى حصول المصرف (بيمو، والسعودي الفرنسي) على درجة التصنيف: (3)، بحسب التقييم المركب لنموذج (**CAMELS**)، مما يعني أن أداء المصرف يواجه نقاط ضعف في بعض العناصر، مثل، جودة الأصول والإدارة، والتي تستوجب اتخاذ إجراءات خاصة؛ بهدف تحسين أداء هذه العناصر بصورة خاصة، وأداء المصرف بصورة عامة، كما تشير النتائج إلى

حصول مصرف (سورية) على درجة التصنيف: (2)، مما يعني أن أداء المصرف جيد في معظم النواحي، وقدرته على مواجهة التحديات جيدة، ويتطلب بعض الإجراءات التي من شأنها أن تحسن الأداء بصورة أفضل.

- **هدفت دراسة: (الخاقاني، وأبو هونه، 2018)** إلى تقييم وتصنيف المصارف التجارية العراقية، وفقاً إلى مجموعة من المؤشرات الخمس الخاصة بالنموذج الأمريكي **(CAMELS)**، وتعتمد الدراسة على تقييم وتصنيف المصارف عَيِّنة الدراسة من خلال التركيز على أهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف، والمُتمثِّلة في كفاية رأس المال والربحية والسيولة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود تراجع في أداء المصارف الحكومية مقارنةً بالمصارف الخاصة، بالاعتماد على المُتغيِّرات الثلاثة أعلاه.

- **هدفت دراسة: (داود، 2017)** إلى تحديد أثر محدِّدات كفاية رأس المال المصرفي على العائد على حقوق الملكية، كمؤشر على أداء المصارف التجارية السورية، وتطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للمصارف السورية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية، بين مخاطر الائتمان، والعائد على حقوق الملكية، ووجود علاقة طردية قوية، بين معدل القوة الإيرادية، والعائد على حقوق الملكية.

- **هدفت دراسة: (براح، وكشكوش، 2016)** إلى معرفة دور معيار كفاية رأس المال في عمل المصارف التجارية بصفة عامة، والمصارف الجزائرية بصفة خاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن معيار كفاية رأس المال يعتبر أداة أساسية لعمل

المصارف بصفة عامة، والمصارف التجارية بصفة خاصة، ولكن لا يمكن اعتباره كافياً لوحده لنجاح عمل المصارف.

- **هدفت دراسة: (سليمان، وعلي، 2016)** إلى التعرف على محدِّدات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة المُدرَجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية، بين كلٍّ من مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة، مع نسبة كفاية رأس المال، كما أظهرت علاقة إيجابية، بين مخاطر الرفع المالي، ونسبة كفاية رأس المال، في حين لا يبدو أن كلاً من حجم المصرف، وربحيته، يلعبان دوراً جوهرياً في تحديد نسبة كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة.

- **هدفت دراسة: (دبيك، 2015)** إلى تحليل العلاقة بين تطبيق معدل كفاية رأس المال، وربحية المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على الحقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في تحديد كفاية رأس المال، والعمل على تحقيق متطلبات التوازن، مع الأهداف الأخرى للمصارف، وهي تحقيق الربحية مُمَثَّلةً في زيادة المعدلات المذكورة، حيث إن المحافظة على حالة التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال، وتحقيق الربحية، وسوف يعطي مجالاً أوسع للبحث عن فرص استثمارية مُجدِية، وذوات مخاطر يمكن السيطرة عليها، وذوات عوائد مقبولة.

- **هدفت دراسة: (محمد وآخرون، 2013)** للتأكد من أن المصارف الأهلية (مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل) مطبِّقٌ لمعيار كفاية رأس المال المعتمَد من قبل المصرف المركزي العراقي، وأهم ما توصلت إليه الدراسة، أن مصرف الاقتصاد للاستثمار المعتمَد من قبل المصرف المركزي العراقي بأن قد بلغت نسبة كفاية رأس المال: (16.3%) قياساً بالنسبة المحدَّدة المعقولة (12%).

- **هدفت الدراسة: (AL-Zubi.atk، 2008)** إلى اختبار المصارف باتجاه التَّغيُّرات في متطلبات رأس المال، المفروضة من قبل الجهات الرقابية على المصارف الأردنية خلال الفترة: (من عام 1990 إلى عالم 2003)، وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين إطار القيود والتشريعات، ومستويات رؤوس الأموال للمصارف التي تحتاج إلى إعادة هيكلة (تدعيم)، تماشياً مع مستويات المخاطرة للمصارف. وأيضاً أن رؤوس أموال هذه المصارف تقترب من المستويات الدنيا لمتطلبات رأس المال، لهذا يجب زيادة قاعدة رأس المال بما يتوافق مع مستويات المخاطرة للمصارف.

الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم نظام التصنيف الأمريكي (CAMELS):

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه. ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار (CAMELS)، أكثر من معيار (CAEL)، والاعتماد عليها في القرارات

الرقابية؛ لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف. ويمكن القول بأنه: "مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه، ويُعَدُّ أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني". **(محمد، ونور الإسلام، 2019: 12)**.

2. نشأة نظام أو معيار (CAMELS):

يمكن تلخيص نشأة هذا النظام كما وردت في دراسة: **(الدوري، 2013)** إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المُبكِّر: "الولايات المتحدة الأمريكية"، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، وأُعلن بموجِبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسَّسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة، وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988؛ أدَّى إلى فشل 221 مصرف. وقد بدأ استخدام معايير الإنذار المُبكِّر بالولايات المتحدة منذ عام 1979، وقام المصرف الاحتياطي الفدرالي على تصنيف المصارف، ومَدِّها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، إلى أن تمكنت السلطات المصرفية من التنبُّؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه، فقلَّ العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار (CAMELS) _ كمقارنةٍ للفترتين المذكورتين _ نتائجَ طيبةً لأداء المصارف في نهاية الربع الأول من عام 1998، مقارنةً بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998؛ أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف: (1) و: (2) وأن أكثر من: 40% منها تتمتع بالتصنيف رقم (1).

فقد مرَّ نموذج التقييم (CAMELS) بعدة مراحل، قبل أن يصبح بشكله النهائي كما وردت في العديد من الدراسات ومنها دراسة: (أسعد، 2018: 291) وهي:

المرحلة الأولى نموذج (CAEL): وهو أداة للرقابة المصرفية المكتبية، ويعتمد على تحليل التقارير الربع السنوية، ومن ثَمَّ وضع تقييم وتصنيف ربع سنوي لها، استناداً على أربعة عناصر من العناصر الستة المكوِّنة لنموذج (CAMELS)، وهذه العناصر الأربعة تتمثل في: (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، والسيولة)، ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية لمخاطر السوق.

المرحلة الثانية نموذج (CAMEL): تم إضافة عنصر جديد إلى عناصر النموذج السابق، وهو الإدارة، ويُعَدُّ النموذج أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت الإدارات والسلطات الرقابية _ على حدٍّ سواء _ على الأخذ بنتائج نموذج (CAMEL) أكثر من نموذج (CAEL)، والاعتماد عليها في القرارات؛ لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ النموذج في الحسبان خمسة عناصر رئيسة، وهي: (كفاية رأس المال، وجود الأصول، والإدارة، والربحية، والسيولة).

المرحلة الثالثة نموذج (CAMELS): تم تطوير نموذج (CAMEL) بإدخال العنصر السادس عليه، وهو الحساسية لمخاطر السوق، وبالتالي؛ جعل النموذج أكثر كفاءةً لخدمة عملية التقييم، والوقوف على الأداء المصرفي؛ باستنباط نموذج يساعد على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة، وقياس مستوى كفاءة الأداء لفروعها الداخلية بدلاً من الاعتماد فقط على الربحية، بوصفها معياراً لقياس

أداء الفروع، وذلك عملاً بمبدأ الرقابة الذاتية، التي تسعى المصارف لتفعيلها، وفقاً لتوصيات بازل الثانية، حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه، ويقف على حقيقة موقفه المالي.

3. خصائص نظام التقييم المصرفي (CAMELS):

يمكن تلخيص أهم مميزات وخصائص هذا النظام كما ذكرت دراسة: **(الخاقاني، وأبو هونة، 2018)** من خلال النقاط التالية:

- أن هذا النظام يعتمد أسلوباً قائماً على تقييم وتصنيف جميع المصارف وفق معيار واحد.
- يهدف هذا المعيار إلى بناء نموذج قياسي للتنبُّؤ، استناداً إلى بيانات ومؤشرات المصارف الرقابية.
- يُمثِّل بُعداً وقائياً لمواقف المصرف المالية، ويستشعر المشكلات التي قد يتعرض لها، إذا ما استمر في أدائه وسياساته الإدارية والمالية المتبعة حالياً، بالشكل الذي يُمكِّن السلطات الرقابية من إصدار التوجيهات المناسبة قبل وقتٍ كافٍ؛ للحيلولة دون تعرُّض المصرف للمشكلة المتنبَّأ بها.
- يساعد هذا النظام متخذي القرار في تحقيق مناعة ضدَّ مخاطر الصَّدمات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة، واتخاذ إجراءات وقائية مانعة من حدوث تلك المخاطر، أو الحدِّ من الآثار المترتبة عليها، وتقليص الخسائر الناجمة لأدنى حدٍّ ممكن _ إن لم يكن هناك إمكانية لتجنُّب كامل أخطارها _ مع الاستفادة من دروسها في تجنُّب مثل هذه المخاطر لاحقاً.

- يعتمد نظام (**CAMELS**) في تقييم عناصر أداء المصارف على مجموعتين من العوامل، هما: **العوامل الكمية:** والتي يمكن قياسها كمياً من خلال مجموعة من المؤشرات المالية، التي تعتمد على البيانات المالية للمصرف. **وعوامل نوعية:** وهذه تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للمفتش، الذي يقوم بالجولات التفتيشية، ويقيم المخاطر في المصارف.
- أن هذا النظام قائم على التفتيش الميداني على فروع المصارف المحلية والرئيسية، ويتولى عملية التفتيش أقسام الرقابة التابعة إلى السلطات النقدية، من خلال التركيز على العناصر الستة المكوِّنة لهذا النظام.
- يُعَدُّ نظام التصنيف الأمريكي (**CAMELS**) أمراً سرياً من قبل البنك المركزي، ويتم الإفصاح عن تصنيف المصرف لمجلس إدارة المصرف والإدارة العليا في المصارف؛ من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- نتيجة اعتماد هذا النظام في التقييم والتصنيف على مقاييس كمية رقمية، لذا؛ يتطلب من الإدارات المصرفية ضرورة الالتزام بمعايير الشفافية، والإفصاح عن كافة المعلومات الواردة في البيانات، والتقارير الدورية، والحسابات الختامية، وأن تكون منظمة وفق أحدث النظم والمبادئ الدولية المقررة.

4. **مكوِّنات نظام التقييم (CAMELS):** تَتمثَّل مكوِّنات هذا النظام في الآتي (كفاية رأس المالC، جودة جودة الأصول A، الإدارة M، الربحية E، والسيولة L، وتحليل الحساسية لمخاطر السوق S) يمكن ذكرها كما وردت في العديد من الدراسات، ومن بينها دراسة: **(براح، وكشكوش، 2016)**، ودراسة: **(المحمود، 2014)** في ستة مؤشرات كما يلي:

- **كفاية رأس المال:** تعني كفاية رأس المال؛ الطرق التي يستخدمها مُلاَّك إدارة المصرف في تحقيق نوع التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف، وحجم رأس المال من الناحية الفنية، فإن كفاية رأس المال، أو مثاليته؛ تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر، ويؤدي إلى جذب الودائع، ويقود إلى ربحية المصرف، ومن ثَمَّ نموُّه.
- **جودة الأصول:** يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية، والتي تقاس من خلال مؤشرين، هما: المحفظة ذات المخاطر، وسياسة التخلي عن الديون. وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية، والذي يتضمن تحليل الميزانية، وتقييم سياسة المصرف في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيراً الموجودات الثابتة.
- **جودة الإدارة:** حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية، تَتمثَّل أساساً في: (الحوكمة، والموارد البشرية، والإجراءات، والمراقبة، والتدقيق، ونظام المعلومات، والتخطيط الإستراتيجي).
- **إدارة الربحية:** يُعرَّف الربح: أنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ويُعرَّف أيضاً: على أنه الزيادة في العائد الناشئ عن المخاطرة، حيث يتم تقييم الأداء المالي للمصارف، من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل من أهم هذه النسب استعمالاً، هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول، ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن أن يُحدِّد معيار الربحية هدفين أساسيين، يتمثَّلان في مستوى قيمة النتائج وتطوُّرها، وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج.

- **درجة السيولة:** فالسيولة بشكل عام: هي القدرة على تحويل الأصول إلى نقدية بشكل سريع، ودون تحقيق خسارة. وعليه، فإن السيولة تُبيِّن قدرة المؤسَّسة على تحويل أصولها إلى نقود من خلال بُعدين، هما: **البُعد الأول:** كلما قصُر الوقت الذي تتطلب عملية تحويل الأصل إلى نقدية؛ زادت درجة سيولة ذلك الأصل. و**البُعد الثاني:** وتَتمثَّل في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحول، أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية.
- **الحساسية اتجاه مخاطر السوق:** تتعلق الحساسية بالنسبة للمؤسَّسات المصرفية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة، مثل: "مخاطر أسعار السهم"، "ومخاطر أسعار الصرف"، "ومخاطر سعر الفائدة"، "ومخاطر أسعار السلع". وكلٌّ منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياسٌ إحصائيٌّ مُوحَّدٌ يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس (VAR) الذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية.

5. كيفية قياس كفاية رأس المال وفق نظام (CAMELS):

يُقصد برأس المال: أنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع _ عند بدء تأسيسه أو تكوينه _ وأيَّة إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة. **(الحسيني، والدوري، 2008: 81)**. وتُعَدُّ كفاية رأس المال، من أهم المصطلحات المتداوَلة في مجال تقييم أداء المصارف، سواء التقليدية، أو الإسلامية، فهناك العديد من التعريفات لها، منها ما ركَّز على وظيفة واحدة من وظائف رأس المال، وهي: "الحماية"، ومنها ما ركَّز في تعريفه لكفاية رأس المال على عدة وظائف، ويمكن تعريفه بالقول بأنه: "الطرق التي

يستعملها مالِكُو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة، وحجم رأس المال من جهة أخرى." **(محمد، وآخرون، 2013: 27)**.

وسيتم شرح كيفية قياس رأس المال وفق نظام (CAMELS)؛ باستخدام مجموعة من النسب المالية الخاصة بعنصر كفاية رأس المال، والتي تم استخدامها في دراسة كلٍّ من: **(البرغثي، 2014)**، **(وبو خلخال، 2012)**، **(والزعابي، 2008)**، **(والفرا، 2008)**، **(وابن سفاع، 2008)**، وهذه النسب هي:

- **نسبة الأصول الخطرة:** وتقيس هذه النسبة مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية، لمواجهة الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها المصرف، إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا ما أخفق في تحصيل إحدى القروض التي سبق وأن قدَّمها لأحد الزبائن، وكذلك الانخفاض الذي قد يحدث في رأس مال المصرف، الناشئ عن احتمال عدم الوفاء بهذه الاستثمارات، وهي تُعتبر الأساس في التقييم وفق نظام (CAMELS)، ويمكن أن يُطلَق على هذه النسبة هامشُ الأمان المتاح لمواجهة الاستثمار في الأصول الخطرة، ويتم حساب هذه النسبة بقسمة حقوق الملكية على الأصول ذوات المخاطر. ويمكن القول بأن الأصول الخطرة هي الأصول ذوات الطبيعة الاستثمارية، التي تنطوي على مخاطر عالية بطبيعتها، كالقروض طويلة الأجل، والتسهيلات الائتمانية، وأي أصول أخرى يُستثنى منها الأصول التي لا يوجد بها مخاطر كالأصول النقدية وما في حكمها. **(حنفي، وأبو قحف، 2000)**. وتقاس هذه النسبة كالتالي: **(رمضان، وجودة، 2006: 274)**.

نسبة الأصول الخطرة = (حقوق الملكية ÷الأصول ذات المخاطر).

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:** تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول: **(رمضان، وجودة، 2006: 274)**.

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = (حقوق الملكية ÷ اجمالي الأصول). **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض:** وتُمثِّل هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرجاع جزء من الأموال المستثمرة في القروض:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض = (حقوق الملكية ÷اجمالي القروض).

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:** تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية، كمصدر من مصادر التمويل، وأيضاً قدرته على ردِّ الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، أي أن هذه النسبة كلما زادت كانت مصدرَ أمانٍ للمُودِعين:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع = (حقوق الملكية ÷ اجمالي الودائع).

6. **تصنيفات رأس المال:** يتم تصنيف رأس المال، كما بَيَّنت العديد من الدراسات، ومنها دراسة: **(الدوري، 2013)، ودراسة: (البرغثي، 2014)، ودراسة: (الفرا، 2008)، ودراســـــــة:(Federal، 2011)** كالتـــــالي:

المصرف الذي يُصنَّف رأس ماله (1): يتصف بكون رأس ماله قويّاً مقارنةً بحجم المخاطر، واستثمار ونمو جيد للأرباح والأصول، وحجم منخفض للأصول المُتعثِّرة.

- **المصرف الذي يُصنَّف رأس ماله (2)**: يتصف بأنه جيد مقارنةً مع حجم المخاطر، حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية.
- **المصرف الذي يُصنَّف رأس ماله (3)**: يتصف بأنه متوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية، ولكن هناك نقاط ضعف رئيسة في بعض أنشطته؛ مما يتطلب إجراءات تصحيحية من شأنها تحسين كفاية رأس المال.
- **المصارف التي يُصنَّف رأس مالها (4)**: يتصف بأنه يشهد مشكلات حادَّة؛ بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات العمل المصرفي، حيث يكون لدى المصرف مستوىً عالٍ من الخسائر في القروض المُتعثِّرة.
- **المصارف التي يصنف رأس مالها (5)**: يعتبر متعسراً بحيث يتطلب إجراءات تصحيحية ورقابية؛ لتعويض خسائر المودِعين والدائنين.

وقد تم تصنيف المصارف محل الدراسة _ فيما يتعلق بكفاءة رأس المال _ وفق مكوِّنات نظام (CAMELS)، على المعيار الذي اشترط فيه مصرف ليبيا المركزي؛ على ألا تقل نسبة كفاية رأس المال في كل مصرف من المصارف التجارية عن: 8% وفقاً لمقرَّرات (لجنة بازل: 1) حيث إنه تم تصنيف كفاية رأس المال وفق المؤشرات كما موضح بالجدول رقم (1) .

جدول رقم: (1) "تصنيف كفاية رأس المال"

نسبة كفاية رأس المال	التقييم
10% فأكثر	رأس المال جيد
8% إلى أقل من 10%	رأس المال ملائم
من 6% إلى أقل 8%	رأس المال ضعيف
أكثر من 2% وأقل من 6%	رأس المال ضعيف جداً
يساوي أو أقل من 2%	رأس المال ضعيف بشكل حرج

الجانب العملي للدراسة:

يتم في هذا الجانب قياس كفاية رأس المال باستخدام النموذج الأمريكي (CAMELS) لتقييم أداء المصارف، وتم إجراء قياس كفاية رأس المال وتطبيقها على عَيِّنة الدراسة، والمُتمثِّلة في مصرفين هما: (مصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية)، ولغرض إجراء المقارنة؛ تم تقسيم المدة الزمنية إلى فترتين زمنيتين، فالفترة الأولى، وهي: ما يشار إليها بفترة ما قبل الثورة، وتُمثِّل المدة الزمنية: (2007 –2010)، والفترة الثانية، وهي: فترة ما بعد الثورة للمدة الزمنية: (2011 – 2014)، أي أربع سنوات قبل الثورة، وأربعٌ بعدها. تم استخراج النسب المعتمدة في هذه الدراسة من خلال الاعتماد على التقارير المالية للمصارف عَيِّنة الدراسة للفترة المالية: (2007 – 2014).

قياس وتحليل كفاية رأس المال وفق نموذج (CAMELS):

في إطار تحليل كفاية رأس المال، تم الاعتماد على مؤشر نسبة الأصول الخطرة بشكل أساسي في تقييم وتصنيف الأمان والسلامة المصرفية، وذلك لأهمية

هذا المؤشر في قياس مدى التزام المصارف عَيِّنة الدراسة، بتطبيق الحدود الدنيا المقرَّرة بموجب لجنة بازل ومتطلبات السلطة المصرفية، والمُتمثِّلة في مصرف ليبيا المركزي والبالغة: 8%. وفيما يلي؛ قياس وتحليل وتقييم المصارف عَيِّنة الدراسة حسب معيار كفاية رأس المال:

الفترة الأولى: (ما قبل ثورة السابع عشر من فبراير). قياس كفاية رأس المال لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية خلال فترة قبل الثورة للفترة المالية: (2007-2010) كما هو موضح بالجدول رقم: (2).

جدول رقم: (2).

السنوات	2007		2008		2009		2010		المتوسط العام	
المصارف / المؤشرات المالية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية
نسبة الأصول الخطرة	%7.54	%10.33	%5.4	%7.79	%4.24	%7.32	%6	%7.87	%5.8	%8.32
حقوق الملكية / مجمل الأصول	%5.72	%5.44	%3.68	%5.23	%3.72	%4.59	%4.53	%4.89	%4.41	%5.03
حقوق الملكية / مجمل القروض	%32.36	%27.63	%22.06	%29.15	%22.20	%27.87	%23.43	30.29 %	%25.01	%28.73
حقوق الملكية / مجمل الودائع	%7.79	%6.47	%4.71	%6.16	%5.21	%5.27	%6.51	%5.56	%6.05	%5.86

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرفَي الصحاري والتجارة والتنمية للفترة المالية: (2007 -2010).

يتضح من الجدول رقم: (2) الآتي:

أولاً: مصرف الصحاري:

- إن نسبة الأصول الخطرة قد انخفضت خلال عامَي 2008، 2009 مقارنةً بعام 2007، ويُعزَى هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في الأصول ذوات المخاطرة كانت أكبر من نسبة الزيادة في حقوق الملكية، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال عام 2010، وتُعزَى هذه الزيادة إلى زيادة حقوق الملكية مع انخفاض في الأصول ذوات المخاطرة، وبمقارنة المتوسط العام مع المعدل المطلوب من قِبَل لجنة بازل، ومعيار السلطة المصرفية الليبية؛ نجد أن مصرف الصحاري يندرج ضمن التصنيف رقم: (4) وهو رأس مال ضعيف جداً، مما يعني أن المصرف يشهد مشاكل حقيقة في عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الناشئة عن العمليات المصرفية المختلفة.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قد انخفضت خلال عام 2008 عما كانت عليه في عام 2007، ويرجع هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة الزيادة في إجمالي الأصول، وهو ما يعني تراجع المصرف في تمويل أصوله من خلال الاعتماد على حقوق الملكية، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال عامَي 2009، 2010 على التوالي، وهو ما يفيد بزيادة اعتماد المصرف على تمويل أصوله من خلال الاعتماد على حقوق الملكية.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض قد انخفضت خلال عام 2008 مقارنةً بعام 2007، وهو ما يدل على انخفاض قدرة المصرف على مواجهة تَعثُّر القروض، في حين ارتفعت هذه النسبة _ بشكل طفيف _ خلال عام 2009،

واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى عام 2010، مما يعني زيادة قدرة المصرف على مواجهة تَعثُّر القروض.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع قد انخفضت خلال عام 2008 مقارنةً بعام 2007، مما يشير إلى تراجع قدرة حقوق الملكية على مواجهة التزاماته، في حين ارتفعت هذه النسبة خلال عامي 2009، 2010 على التوالي، وهو ما يعكس ارتفاع قدرة حقوق الملكية في مواجهة سحوبات المودعين المفاجئة.

ثانياً: مصرف التجارة والتنمية:

- إن نسبة الأصول الخطرة قد انخفضت خلال عامَي 2008، 2009 مقارنةً بعام 2007، ويُعزى هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة الزيادة في الأصول الخطرة، ثم شهدت هذه النسبة ارتفاعاً خلال عام 2010، وتُعزى هذه الزيادة إلى أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أكبر من نسبة الزيادة في الأصول الخطرة، وبمقارنة المتوسط العام بالمعدل المطلوب من قبل لجنة بازل، ومتطلبات السلطة المصرفية؛ نجد أن مصرف التجارة والتنمية يندرج ضمن التصنيف رقم: (2) وهو رأس مال ملائم، وهذا يدل على أن المصرف لديه رأس مال كافٍ لمواجهة المخاطر الناجمة عن عملياته المصرفية.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قد انخفضت خلال عام 2008 عما كانت عليه في عام 2007، ويرجع هذا الانخفاض إلى أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة الزيادة في إجمالي الأصول في حين ارتفعت هذه النسبة خلال عامَي 2009، 2010 على التوالي، تُعزى هذه الزيادة إلى أن نسبة الزيادة في حقوق كانت أكبر من نسبة الزيادة في إجمالي الأصول خلال عامَي 2009،

2010 على التوالي، وهو ما يدل على أن المصرف يعتمد على زيادة تمويل أصوله من خلال أمواله الخاصة.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض قد ارتفعت خلال عام 2008 مقارنةً بعام 2007، وهو ما يدل على زيادة قدرة حقوق الملكية على مواجهة تَعثُّر القروض، في حين انخفضت هذه النسبة خلال عام 2009، وهو دليل على تراجع قدرة حقوق الملكية على مواجهة مخاطر تَعثُّر القروض، بينما شهدت هذه النسبة ارتفاعاً خلال عام 2010، مما يعكس زيادة قدرة حقوق الملكية على مواجهة تَعثُّر القروض.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع قد انخفضت خلال عام 2008 مقارنةً بعام 2007، وهذا دليل على تراجع قدرة حقوق الملكية على مواجهة التزامات المودِعين، ونلاحظ استمرار انخفاض هذه النسبة خلال عام 2009، غير أن هذه النسبة شهدت زيادة خلال عام 2010، وهو ما يعني ارتفاع قدرة المصرف على مواجهة التزاماته تجاه المُودِعين.

وتم تقييم كفاية رأس المال لمصرفي الصحاري والتجارة والتنمية قبل سنة الثورة كما هو موضح بالجدول المبين أدناه رقم: (3).

جدول رقم: (3).

المُكوِّن	متوسط نسبة كفاية رأس المال للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
مصرف الصحاري	%5.8	رأس مال ضعيف جداً	4
مصرف التجارة والتنمية	%8.32	رأس مال ملائم	2

يلاحظ من جدول رقم: (3) أن مصرف الصحاري قد حصل على التصنيف رقم: (4)، وهو رأس مال ضعيف جداً، مما يعني أن لدى المصرف مشاكل حادَّة؛ بسبب عدم كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن أعماله المصرفية، ويرجع هذا الانخفاض في هذه النسبة إلى الارتفاع المستمر في الأصول ذوات المخاطرة .

وأيضاً عدم اتخاذ الإدارة الإجراءات الملائمة بشأن زيادة رأس المال، حيث إن الزيادة التي حدثت في رأس المال لا تكفي لمواجهة الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر، في حين أن مصرف التجارة والتنمية قد تحصل على تصنيف رقم: (2)، وهو رأس مال ملائم.

وهذا يدل على أن المصرف قادر على مواجهة المخاطر الناجمة على أعماله المصرفية، حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال متطلبات لجنة بازل، والسلطات المصرفية الليبية، ويرجع سبب ذلك أن الزيادة في الأصول ذوات المخاطر يقابلها زيادة في رأس المال.

- **الفترة الثانية:** (ما بعد ثورة السابع عشر من فبراير).

وفي هذه الفترة تم قياس كفاية رأس المال لمصرفَي الصحاري والتجارة والتنمية، خلال فترة ما بعد الثورة للفترة المالية: (2011-2014) كما هو موضح بالجدول رقم: (4).

جدول رقم: (4).

السنوات	2011		2012		2013		2014		المتوسط العام	
مصارف / المؤشرات المالية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية	مصرف الصحاري	مصرف التجارة والتنمية
نسبة الأصول الخطرة	%5.8	%16.7	%4.4	%17.3	%4.1	%30.6	%5	%15.4	%4.83	%20
حقوق الملكية / مجمل الأصول	%3.9	%3.7	%3.2	%2.9	%2.9	%5.5	%3.69	%4.9	%3.42	%4.3
حقوق الملكية / مجمل القروض	%20	%25	%17.7	%30	%18	%55	%20	%52	%19	%40.5
حقوق الملكية / مجمل الودائع	%5.4	%4.2	%4.3	%3.4	%3.8	%6.3	%5.1	%6.2	%4.7	%5.1

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية لمصرفَي الصحاري والتجارة والتنمية للفترة المالية: (2010 -2012).

يتضح من الجدول رقم: (4) الآتي:

أولا: مصرف الصحاري:

- إن نسبة الأصول الخطرة قد انخفضت عام 2012 عن عام 2011، ويُعزَى سبب ذلك إلى انخفاض في حقوق الملكية، يقابله زيادة في الأصول الخطرة، واصَلَت هذه النسبة انخفاضها حتى عام 2013، وذلك بسبب أن نسبة الزيادة في حقوق الملكية كانت أقل من نسبة الزيادة في الأصول الخطرة، في حين شهدت هذه النسبة ارتفاعاً في عام 2014، ويرجع هذا إلى زيادة حقوق الملكية مع

انخفاض في الأصول الخطرة، وبمقارنة المتوسط العام لهذه النسبة خلال هذه الفترة مع المعدل المطلوب من قبل لجنة بازل، ومتطلبات السلطة التشريعية؛ نجد أن المصرف يواجه مشاكل في رأس ماله لمواجهة المخاطر الناجمة عن عملياتها المصرفية.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قد انخفضت خلال عامَي 2012، 2013، وهو ما يُظهر بأن المصرف خفَّض نسبة الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله، بينما ارتفعت هذه النسبة خلال عام 2014، ما يُظهر زيادة الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض قد انخفضت خلال عامَي 2012، 2013 مقارنةً بعام 2011، وهذا يعني تراجع قدرة حقوق الملكية في تغطية القروض المُتعثِّرة، في حين ارتفعت هذه النسبة في عام 2014 مما يدل على ارتفاع قدرة حقوق الملكية في مواجهة القروض المُتعثِّرة.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع قد شهدت انخفاضاً خلال عامَي 2012، 2013 مقارنةً بعام 2011، وهو ما يعكس انخفاض قدرة حقوق الملكية في مواجهة التزاماته، بينما ارتفعت هذه النسبة خلال عام 2014 وهذا يعني ارتفاع قدرة حقوق الملكية في تغطية التزاماته.

ثانياً: مصرف التجارة والتنمية.

- إن نسبة الأصول الخطرة قد ارتفعت خلال عامَي 2012، 2013 مقارنةً بعام 2011، وهذا يعني زيادة قدرة رأس المال المصرف على مواجهة مخاطر أعماله المصرفية، وبرغم من انخفاض هذه النسبة _ بشكل كبير _ في عام 2014، إلا

أن هذه النسبة ما تزال ضمن التصنيف الأول، أي أن المصرف يمتلك رأس مال جيد لمواجهة المخاطر، وكذلك بمقارنة المتوسط العام خلال هذه الفترة، بالمعدل المطلوب من قبل لجنة بازل، ومتطلبات السلطة التشريعية؛ نجد أن المصرف لديه كفاية في رأس ماله لمقابلة أي تَغيُّرات مفاجئة تحدث.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قد انخفضت خلال عام 2012 مقارنةً بعام 2011، وهو ما يدل على انخفاض الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصول المصرف، بينما ارتفعت هذه النسبة خلال عام 2013، بشكل يُظهر زيادة الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصول المصرف، في حين انخفضت هذه النسبة في عام 2014 وهذا يعني تراجع اعتماد المصرف على تمويل أصوله من خلال حقوق الملكية.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض ارتفعت خلال عامَي 2012، 2013 مقارنةً بعام 2011، وهو ما يعكس ارتفاع قدرة حقوق الملكية على مواجهة القروض المُتعثِّرة، بينما انخفضت هذه النسبة _ بشكل طفيف _ في عام 2014، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاضٍ في حقوق الملكية، مع زيادة إجمالي القروض، وبالرغم من ذلك، فإن هذه النسبة لا تزال جيدة.

- إن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع قد انخفضت في عام 2012 مقارنةً بعام 2011، وهو ما يعني انخفاض قدرة حقوق الملكية في مواجهة سحوبات المُودِعين، في حين ارتفعت هذه النسبة في عام 2013، وهو ما يعكس قدرة حقوق الملكية في مواجهة التزامات المصرف، بينما شهدت هذه النسبة انخفاضاً

طفيفاً خلال عام 2014، ويُعزَي ذلك إلى أن نسبة انخفاض حقوق الملكية كانت أكبر من نسبة الانخفاض في إجمالي الودائع.

وتم تقييم كفاية رأس المال لمصرفَي الصحاري والتجارة والتنمية بعد سنة الثورة كما هو موضح بالجدول رقم: (5).

جدول رقم (5)

لمُكوِّن	متوسط نسبة كفاية رأس المال للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
مصرف الصحاري	%4.83	رأس مال ضعيف جداً	4
مصرف التجارة والتنمية	% 20	رأس المال جيد	1

يلاحظ من جدول رقم: (5) أن مصرف الصحاري قد حصل على التصنيف رقم: (4)، وهو رأس مال ضعيف جداّ، مما يعني أن لدى المصرف مشاكل حادَّة بسبب عدم كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن أعماله المصرفية، ويرجع هذا الانخفاض في هذه النسبة، إلى الارتفاع المستمر في الأصول ذوات المخاطرة، وأيضاً عدم اتخاذ الإدارة الإجراءات الملائمة بشأن زيادة رأس المال، حيث إن الزيادة التي حدثت في رأس المال لا تكفي لمواجهة الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر، في حين أن مصرف التجارة والتنمية قد تحصل على تصنيف رقم: (1)، وهو رأس مال جيد، وهذا يدل على أن المصرف قادر على مواجهة المخاطر الناجمة على أعماله المصرفية، حيث تتجاوز نسبة كفاية رأس المال متطلبات لجنة

بازل، والسلطات المصرفية الليبية، ويرجع السبب في ذلك؛ أن الزيادة في الأصول ذوات المخاطر يقابلها زيادة في رأس المال.

النتائج:

1- يُعَدُّ نظام (CAMELS) أحد معايير الإنذار المُبكِّر التي تُستعمل في تقييم الأداء المالي للمصارف، والكشف عن أوجه الخلل والضعف في مراكزها المالية.

2- يوجد ارتباط بين مُتغيِّر الدراسة وهو كفاية رأس المال، ونظام (CAMELS)؛ تَتمثَّل في أن كفاية رأس المال مُكوِّن مهمٌّ ورئيسٌ في هذا النظام.

3- من خلال قياس كفاية رأس المال لمصرفي عَيِّنة الدراسة، باستخدام نظام التقييم الأمريكي (CAMELS)؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: مصرف الصحاري:

أ- أظهرت نتائج تحليل كفاية رأس المال أن مصرف الصحاري جاء في التصنيف رقم: (4)، بمعنى أنه يمتلك رأس مال ضعيف جداً قبل فترة الثورة، ويرجع سبب ذلك؛ إلى عدم مقابلة الزيادة في الأصول الخطرة من خلال الزيادة في رأس المال.

ب- أظهرت نتائج تحليل كفاية رأس المال، بأن فترة ما بعد الثورة كان لها أثرٌ سلبيٌّ على أداء مصرف الصحاري، من حيث انخفاض المتوسط العام لنسبة الأصول الخطرة من: 5.8% قبل فترة الثورة، إلى: 4.83% ما بعد فترة الثورة، مع احتفاظه بالتصنيف رقم: (4)، أي أن رأس المال ضعيف جداً.

ج- أظهرت نتائج التحليل بأن قدرة حقوق الملكية على تغطية تَعثُّر القروض قد تراجعت من نسبة: 25.01% قبل فترة الثورة، إلى نسبة: 19% لفترة ما بعد الثورة.

ثانياً: مصرف التجارة والتنمية:

أ- أظهرت نتائج تحليل كفاية رأس المال أن مصرف التجارة والتنمية قد جاء في التصنيف رقم: (2)، ما يعني أن رأس مال المصرف ملائم، ويرجع السبب في ذلك؛ أن الزيادة في الأصول ذوات المخاطر يقابلها زيادة في رأس المال.

ب- أظهرت نتائج التحليل بأن فترة ما بعد الثورة، قد كان لها أثرٌ إيجابيٌّ على أداء المصرف، حيث قد ارتفع المتوسط العام لنسبة الأصول الخطرة من نسبة: 8.32% قبل الثورة، إلى: 20% لفترة ما بعد الثورة، وبالتالي، أصبح المصرف ضمن التصنيف رقم: (1)، أي أن رأس المال جيد.

ج- أظهرت نتائج التحليل ارتفاع قدرة حقوق الملكية لمواجهة القروض المُتعثِّرة، حيث شهد متوسط هذه النسبة زيادة من نسبة: 28.73% لفترة ما قبل الثورة، إلى نسبة: 40.5% ما بعد الثورة.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة؛ يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات التي يجب أخذُها في الاعتبار، أهمها:

أ- يجب على السلطات المصرفية الليبية، والمُتمثِّلة في مصرف ليبيا المركزي، اتخاذ إجراءات، من شأنها أن تُلزم المصارف بتطبيق الحدِّ الأدنى لمعيار كفاية رأس المال المحدَّد من قِبَل إدارة المصرف المركزي وهي نسبة: 8%.

ب-ضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي بتطوير مؤشرات تحديد كفاية رأس المال، وجعلها أكثر ملاءمةً لواقع المصارف الليبية، سواء العامة أو الخاصة، فضلاً عن إعداد دليل خاص لقياس حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبأنواعها المختلفة.

ج- يجب على مصرف الصحاري أن يقوم بتدعيم مركزه المالي، وذلك برفع سقف رأس ماله، لمقابلة الزيادة في الأصول الخطرة، حتى لا يتعرض إلى مخاطر رأس المال.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- الأمين، كياس محمد، (2016)، "رأس مال البنوك ودوره في امتصاص المخاطر الائتمانية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد: (33).

2- البرغثي، أدهم عبد الولي، (2014)، "أثر الخَصْخَصة على الأداء المالي للمصارف"، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا.

3- الدوري، عمر علي كامل، (2013)، "تقييم الأداء المصرفي"، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية للنشر، العراق.

4. الزعابي، تهاني محمود، (2008)، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال

للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

4- الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2008)، "إدارة البنوك"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن.

5- الطائي، محمد محمود، علي، حسام عباس، (2019)، "تقييم المصارف التجارية وفق نموذج (CAMELS) بأسلوبٍ مقارن"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: (9)، العدد: (1).

6- المحمود، حسين، (2014)، "إمكانية استخدام نظام (CAMELS) في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية:"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

7- الخاقاني، نوري عبدالرسول، أبوهونه، صلاح عامر (2018)، "استخدام نظام (CAMELS) في تحليل (كفاية رأس المال والربحية والسيولة) لعَيِّنةٍ من المصارف العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: (15)، العدد: (2).

8- أسعد، باسم (2018)، "تقييم أداء المصارف بأستخدام نموذج التقييم المصرفي (CAMELS)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، المجلد: (40)، العدد: (1).

9- بو خلخال، يوسف، (2012)، "أثر تطبيق التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية" مجلة الباحث، العدد: 10، الجزائر.

10- ابن سفاع، علي منصور محمد، (2008)، "تقييم الأداء باستخدام نموذج (CAMEL)"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، السعودية.

11- داود، محمد بدر، (2017)، "أثر محدِّدات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية"، مجلة جامعة البعث، المجلد: (39)، العدد: (23).

12- دبيك، هاني أحمد محمود، (2015)، "العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

13- حنفي، عبد الغفار، أبوقحف، عبد السلام، (2000)، "تنظيم وإدارة البنوك"، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية مصر.

14- كشكوش، إلهام، براح، سهام، (2016)، "تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال: دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي ، الجزائر.
15- محمد، سعاد عبد الفتاح، مبارك، مثال مرهون، بابان، رعد فاضل، (2013)،" قياس كفاية رأس المال (في المصارف الأهلية): دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: (34).
16- محمد، بن عمير، نور الإسلام، هاشمي، (2019)، "تقييم أداء البنوك التجارية وفق نظام (CAMELS): دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر.
17- سليمان، عماد، علي، حسين، (2016)، "محدِّدات كفاية رأس المال في المصارف السورية الخاصة: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة البعث، المجلد: (38)، العدد: (23).
18- رمضان، زياد، جودة، محفوظ، (2006)،" الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
19- تريعة، حنان، (2015)،" أهمية نظام (CAMELS) في تقييم أداء البنوك الجزائرية"، ماجستير، جامعة السيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Al-Zuni, K. Al-Abdi, M & Affine, H.(2008), Jordan Journal of Business Administration, Volume 4, No. 1.
- Report of Federal Deposit Insurance Corporation (2011) – DSC Risk Management Manual of Examination Policies.

التقارير والنشرات:

- التقارير والقوائم المالية لمصرف الصحاري عن الفترة: (2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014).
- التقارير والقوائم المالية لمصرف التجارة والتنمية عن الفترة: (2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014).